الهوية في خطاب الأحزاب السياسية الجزائرية:
سياسات هوية أم توظيف سياسي؟

فارس لونيس
جامعة حسيبة بن بوعلي
الشلف

Abstract

Identity problem is considered of the most complex problems that many people and communities face in the current era, while the political systems are trying to build its pattern of governance and democratization, identity crisis remains the biggest obstacle in front of this transformation The established democracies weren't able to reach what it has been reached without paying attention identities and building identity policies (complete / partial) as a framework to defend the interests and rights of groups and identities , it made of the difference and diversity of identities a single piece and there are many examples of this and perhaps the most important one is the experience of the unites states of america, the latter has been able to make the problem of multiplicity of identity a strength point which increased the development of people and state and it also contributed to the protection of national security of states. If some western countries, especially the democratic ones, represent a successful identity policies to groups under state, in other countries like Algeria, the control of identity groups is still witnessing a big backward regarding cases of its political hiring. And this what necessitates the presence of unofficial representatives to express the interests of identity groups among them political parties through the formulation of a set

of practical mechanisms represented in the legal, institutional and practical structures. And if we check the arena of Algerian party we should refer to two parties, one is the dominant party and the other is the opposing party. They differ in the speech about identity, these are the national liberation front party and the socialist forces front, and this poses the following dilemma: To what extent the national liberation front party and the socialist forces front express the demands of identity groups in Algeria?

مقـدمة:

واجه المجتمع الجزائري فترة طويلة من الركود السياسي الذي ميز العمل الحزبي في الجزائر بالنظر إلى الطابع الأحادي لفترة ما قبل 1989، أين كان يأمل في إيجاد قنوات يعبر من خلالها عن قيمه، إلا أن التعددية الحزبية أفرزت أحزابا أشبه ما تكون إلى جماعات مصالح، إذ يغيب عنها العمل الحزبي بمعناه الحقيقي وانعدم الرؤية الواضحة، وعدم وجود برامج متكاملة تحمل تخطيطا لإعادة التوجية البنائي للدولة من مختلف النواحي، إذ تهدف فقط إلى الاستئثار بالسلطة (إذا ما تم وصولها للسلطة أصلا) وتحقيق مكاسب سلطوية ضمن اللعبة السياسية بعيدا عن المطالب المجتمعية والانشغالات اليومية الحقيقية للمواطنين.[1] هذا ما يدل على أن العمل الحزبي في الجزائر يفتقد إلى ما أسماه صامويل هنتنغتون ب " المأسسة"، بالنظر إلى غياب البرامج التي يقوم عليها أي حزب سياسي، وضعف تجميعه وتعبيره عن المصالح المجتمعية، التي يريدها كل مواطن أو جماعة خاصة ومنها الجماعات الهوياتية، بما أن هذه الأخيرة لها مصالح ولها حقوق لابد أن يتبناها الحزب السياسي للتعبير عنها وهذا ما تفتقده هذه الجماعات في الجزائر.

وعلى هذا يطرح الإشكال التالي:

إلى أي مدى تساهم الأحزاب السياسية الجزائرية ومنها كل من جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية في بلورة سياسات هوياتية تعبر عن مطالب الجماعات؟

وللإجابة على التساؤل نتناول البحث في مضمون سياسات الهوية لدى كل من حزبي جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الاشتراكية النقاط الآتية:

I- جبهة التحرير الوطني وسياسات الهوية:

في المؤتمر الاستثنائي الذي عقده حزب جبهة التحرير الوطني في نوفمبر 1988 عقب الأحداث العنيفة التي عاشتها الجزائر في أكتوبر من العام ذاته عايش حزب جبهة التحرير الوطني ولأول مرة أخطر تحد في مسيرته. فقد كان في مواجهة انعطاف سينقله لاحقا من موقع حزب ظل يحكم وحده مدة ثلاثين (30) سنة. فرض أفكاره وسلوكه على الدولة والمجتمع إلى موقع حزب يبحث عن نفسه ضمن قائمة مفتوحة من الأحزاب التي ولدت بموجب المادة 40 من دستور فيفري 1989.[2] فحزب جبهة التحرير الوطني ظل وإلى غاية إعلان التعددية الحزبية الأكثر تأثيرا في الساحة

السياسية الجزائرية، بالإضافة إلى تأثيره المستمر والدائم على أفكار ونفسية المجتمع الجزائري.

إلا أن التغييرات الحاصلة، والتعددية المنشودة من قبل الشعب وحتى من بعض المقربين من الحزب نفسه، أصبح لزاما عليه وعلى قياديه تغيير إستراتيجيتهم بما يتماشى مع الواقع، وحتى النهج المستعمل في خطابات الحزب المعتمدة على الإسلام أصبحت واضحة للعيان بعد أحداث أكتوبر 1988 وما صاحبها من فوز جبهة الإنقاذ بالانتخابات المحلية 1991، وظهور فئة شبابية لم تعايش فترة حرب التحرير " الطابع الإسلامي لجبهة التحرير الوطني إبان الثورة" تعتبر الحزب عاجز.[3] لأن شعارات الحزب وأفكاره لم تعد تجدي والأوضاع الحاصلة، لذا يفترض تجديده وإعادة تقويمه بما يتيح له فرصة إعادة بعث أفكاره وسياساته في أوساط المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى السيطرة على الخارطة الحزبية الجزائرية.

01-المدخل القانوني لسياسات الهوية لدى حزب جبهة التحرير الوطني:

يعد الهوية السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني أحد العوامل الأكثر مساعدة له لتسيد الساحة السياسية لفترة طويلة بالجزائر وهذا بالنظر إلى الطابع الثوري والوطني الذي يتخذ منه مجالا لعمله السياسي، وهذا ما يظهر في جل القوانين الأساسي المنظمة للحزب وآخرها الصادر سنة 2010، أين جاء في مادته الأولى من الفصل الأول: حزب جبهة التحرير الوطني تنظيم سياسي وطني ديمقراطي مبني على أسس ومبادئ بيان أول نوفمبر 1954 وثورته الخالدة، شعاره "بالشعب وللشعب" يستمد مرجعيته من الرصيد التاريخي للحركة الوطنية ومن مواثيقه ونصوصه الأساسية.[4]وهي المادة التي يعمل الحزب جاهدا للتأكيد عليها في كل المناسبات لما لها من:

_ تأثير في نفسية لمواطن الجزائري وارتباطه الوثيق بتاريخه الثوري.

_ التأثير في فئة الشيوخ لما لهم من ميول للماضي الثوري.

_ معرفة قيادات الحزب لما لثورة التحرير من أثر على زيادة الروابط الوطنية.

وهو الأمر الذي يعتبر في صالح الحزب من الناحية العددية لنسب المنخرطين فيه والمؤيدين له في حملاته الانتخابية لفترة طويلة منذ الاستقلال وإلى غاية بداية التسعينات.

يبقى حزب جبهة التحرير القوة السياسية الوحيدة التي انضوى تحتها جميع فئات وطبقات الشعب الجزائري، يستمد منها ومن العامل التاريخي عناصره وبرنامجه الساعي إلى التركيز على البعدين العروبي والإسلامي وهذا ما يظهر من خلال برنامجه قبل اضفاء البعد الأمازيغي:

. إضفاء الصبغة الإسلامية على برنامجه وحماية وتجسيد الثوابت التي ضحى في سبيلها الشعب الجزائري.

. التعريب مهمة وطنية استراتيجية ينبغي إلزام كل الهيئات الوطنية بتطبيق القرارات الصادرة في هذا المجال.

. اعتبار الهوية الثقافية العربية الإسلامية هي أساس الانتماء الحضاري وإطار التنمية الثقافية.[5]

والملاحظ على هذه النقاط الخاصة ببرنامج جبهة التحرير الوطني، أنها ركزت على الإسلام والعروبة كمحددين للهوية الوطنية، وتغييب الهوية الأمازيغية عن برنامج وخطاب الحزب، وكأن بالجبهة لم تستفد من حالة العصيان ونفور الشارع القبائلي عن أعماله وخطاباته منذ الاستقلال، وخاصة أحداث الربيع الأمازيغي 1980، والذي عبرت فيه هذه الفئة بصراحة عن رفضها لسياسة الحزب.

ولهذا قد جاء في المؤتمر العاشر للحزب، أين بقي الحزب يساير ما تنص عليه الدساتير الجزائرية حرفيا، حتى أن اعترافه بالأمازيغية لم يكن إلا بعد إقرار الدستور الجزائري به، وهو ما يتأكد من خلال التالي: **ويهدف الحزب إلى تعزيز الحريات الأساسية وتكريس النظام الجمهوري، بالإضافة إلى ضمان حرية اختيار الشعب كمصدر للسلطة وضمان سلامة التراب الوطني، إلى جانب حماية رموز التاريخ والثورة وحماية ثوابت الأمة المنصوص عليها في الدستور، وكذا التعددية السياسية، حرية التعبير واستقلالية القضاء، وتضمنت اللائحة المبادئ والأهداف التي يناضل من أجلها الحزب والمتمثلة في قيم ومثل ثورة نوفمبر، الدفاع على الهوية الوطنية بعناصرها الثلاثة المتمثلة في الإسلام، العروبة والأمازيغية، كما يكرس الحزب التعاون العربي والإسلامي والعمل الإفريقي المشترك**[6].وهو ما أكد عليه القانون الأساسي المعمول به حاليا في الحزب من خلال المادة الخامسة والتي جاء فيها: يتمسك حزب جبهة التحرير الوطني بالمبادئ المذكورة أدناه

_ الإسلام دين الدولة.

_ اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية.

اللغة الأمازيغية لغة وطنية.[7]

02-التركيبة الحزبية لجبهة التحرير الوطني كنقيض لسياسات الهوية:

استوعبت جبهة التحرير جبهة في صفوفها جميع العناصر التي ساهمت بصورة من الصور في الثورة التحريرية، فقد انطوت منذ البداية على التعددية والاختلاف لكن داخل إطار الحزب أثناء الجلسات والمؤتمرات. ومن شأن هذا الاختلاف والتعدد أن يحتوي على الطرف ونقيضه: الإسلامي المناهض أصلا للوطني والمناهض بدوره للفرنكو-لائكي الذي يمثل النموذج الفرنسي في الجزائر المناقض للعروبي الذي يولي وجهه نحو المشرق العربي وتياراته البعثية والقومية والعروبية. علاوة على وجود التيار الكبير من القوى الانتهازية التي ليس لها محل من المشهد السياسي العام وتمثل قوة هلامية غير واضحة لا تعرف كيف تبدي مواقفها ولا الدفاع

عنها، وليست على قناعة في شيء سوى مصالحها الضيقة واغتنام الفرص والمناسبات والتأثير على مجريات الانتخابات لصالح ممثل السلطة الفعلية[8]. فطبيعة الانتماء الحزبي والأشخاص الحزبي لم توضح بالحد لذي جعل منه حزبا غير واضح المعالم، خاصة في ظل اجتماع الأضداد الهوياتية وبالتالي عدم وجود هوية اجتماعية تمكن الحزب من الدفاع عنها.

لم تساعد هذه الإيديولوجية الحزب في تبيان هوية واضحة وهو ما أكد عليه المنسق العام للحركة التقويمية في الأفلان، عبد الكريم عبادة، أن الحزب العتيد اليوم، يعيش وضعا مزريا على كل المستويات سواء على المستوى القيادي أو المركزي، هيئات وهياكل، أفراد وجماعات. وقال المتحدث إن الحزب انحرف عن خطه السياسي وتخلى عن قيمه ومثله وأهدافه وانسلخ انسلاخا عما يربطه بالمجتمع وفقد شعبيته كما فقد المصداقية وأصبح لا يؤثر في الحياة السياسية بل أصبح بوقا لترويج أفكار ودعايات وأغراض وأهداف ضيقة ووسيلة للانتخابات والترشيحات وصندوق تصب فيه الأصوات لا أكثر. وأضاف عبادة أن أزمة الأفلان جد عميقة، حيث أصبح مبتغى لكل الوصوليين للتموقع، فهم ينتظرون موعد الانتخابات للترشح ونيل المناصب على المستوى المحلي والبلدي والولائي، لذا نجد أن الأفلان قد أفرغ حقيقة من محتواه العقائدي والبشري وأصبح بدون هوية ويعيش أزمات متعددة الجوانب، مضيفا اليوم نلاحظ أن الحزب العتيد أصبح عبارة عن لجنة لمباركة وتزكية وولاء وتحقيق مآرب ومصالح شخصية ذاتية، وهذا نتيجة سياسات متبعة قبل اليوم، منذ مجيء الأمين العام السابق، عبد العزيز بلخادم[9]. وهو الوضع الذي آل إليه من جراء الممارسات المصلحية للأشخاص وعدم وضع برنامج عام يحدد مسار وهوية الحزب من جهة وعدم وضوح هوية الحزب من جهة أخرى بما يتناقض وسياسات الهوية التي تفرض الدفاع عن هوية محددة لا تقبل الأضداد.

03-تراجع البعد الإسلامي لجبهة التحرير الوطني

الشارع الجزائري عاش في نهاية الثمانينات حالة غليان مطالبة بنظام إسلامي، وهو ما لم تحققه الجبهة طيلة فترة الأحادية الحزبية بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، وكما يقول خميس حزام والي: " في الجزائر تأرجح النظام بين العلمانية والتمسك بالدين وهو ما أدى إلى أزمة هوية حادة داخل المجتمع الجزائري..."[10] فالنظام السياسي الجزائري ورغم تأكيده في كل مرة على الطابع الإسلامي للدولة الجزائرية، إلا أنه وعلى أرض الواقع أبقى على ما ينفي ذلك، خصوصا في محاربته ورفضه للتيارات الإسلامية على الساحة السياسية الجزائرية قبل 1989، والحديث عن النظام السياسي الجزائري يرتبط ارتباطا وثيقا بحزب جبهة التحرير الوطني التي استعملت هي الأخرى مثلها مثل النظام القائم الإسلام لتحقيق أغراضها وذلك من خلال خطاباتها وبرامجها، وما الوطنية المنشودة لديها إنما هي قائمة على الطابع الإسلامي الذي تبنته منذ

حرب التحرير*، والتي هي في الأصل انطلاقة خاطئة للحكم[11].

حسب قيادي الحركة الإسلاموية في الجزائر الذين بقوا يطالبون بضرورة تغيير النظام السياسي، يبقى مجرد خطاب وحبر على ورق، ورأوا بضرورة إبعاد جبهة التحرير من الحكم بما أنها لا تعمل بمبادئ الإسلام بل وذهبوا إلى حد اعتبار أن الحزب يستخف بكل من الإسلام، السياسة العامة، التنمية المجتمعية.[12]إن الإطار العربي الإسلامي الذي تستمد منه إيديولوجيتها حسب ما هو معلن بدأ يتآكل وفي حالات كثيرة هناك ما يثبت أن الإسلام ما هو إلا مجرد شعار في الخطاب الحزبي الذي تعتمده الجبهة خاصة في فترة التسعينات وما تلاها، وفي هذا الصدد يرى إسماعيل حريتي وهو رئيس مركز أمل الأمة للدراسات الاستراتيجية أن "حزب جبهة القوى الاشتراكية يتوافق مع جبهة التحرير الوطني الحاكم في الرؤية الاستراتيجية، وطبيعة نظام الحكم القطري الوطني العلماني، وهما عضوان مشاركان في الأممية الاشتراكية[13]"، فهل الجبهة حاولت التأقلم مع الأوضاع السائدة حينها؟ خاصة مع تصاعد التيار الإسلاموي وزيادة العنف المنسوب لهذا التيار.

04-مواكبة الحزب لقرارات السلطة في مسألة الهوية:

الملاحظ على حزب جبهة التحرير الوطني أنه لا يمكنه الخروج عن قرارات السلطة فيما يخص الهوية في الجزائر 1989، 1996، 2003، 2008، 2016، وفيما يخص لائحة الهوية الوطنية، **" تضمن اللائحة أن الأفلان يستمد مبادئه من رسالة نوفمبر الخالدة، وعليه فإن هذا القانون يؤكد تمسك الحزب بمرجعيته الأساسية وقدرته على التكيف مع جميع التطورات وبقدر تشبثه بأصالته، فإن الأفلان سيسعى إلى عصرنة أدائه وتسييره وهذا بهدف تجسيد لشعار المؤتمر العاشر الذي حمل عنوان «التجديد والتشبيب»، لضمان الاستمرارية. وقد حمل الفصل الأساسي مرجعيات الحزب، من منطلق أن الأفلان يستمد وجوده من إرادة الجزائريين الذين يناضلون في صفوفه وبطريقة إرادية، ويؤكد تمسكه بالإسلام، الوحدة الوطنية، اللغة العربية كلغة وطنية ورسمية والأمازيغية كلغة وطنية والتمسك بقيم ثورة نوفمبر، كما يخضع الأفلان إلى أحكام الدستور"[14].**

شهد الحزب ولأول مرة في تاريخ التعددية الحزبية بالجزائر موقفا يمكن اعتباره في خانة ما يعرف وسياسات الهوية حين عارض وبشدة قرار وزيرة التربية الوطنية السيدة نورية بن غبريط الرامي إلى استبدال اللغة العربية الفصحى بالدارجة العامية في مرحلتي التحضيري والسنة أولى ابتدائي، حيث أعلنت كتلة جبهة التحرير الوطني بالمجلس الشعبي الوطني، رفض قرار إدراج اللهجات العامية في التعليم التحضيري والابتدائي. وقالت إن وزيرة التربية نورية بن غبريط "أخطأت الرمي مرة أخرى، بإعطائها الفرصة لمن يريد أن يسيّس المدرسة الجزائرية ويتلاعب بمستقبل الأجيال ."وذكرت الكتلة في بيان

وقّعه رئيسها محمد جميعي، أن الوزيرة "حاولت التعدي على أبرز مقومات الأمة الجزائرية، وأهم ثوابتها الدينية والدستورية والقانونية والفطرية". وفي رأي الكتلة البرلمانية، فإن الوزيرة بهذا الإجراء والقرار غير المدروس، من شأنها إحداث بلبلة وفتنة نحن في غنى عنها. وحزب جبهة التحرير لا ولن يرضى التعدي، من أي طرف كان، على هوية الجزائريين".[15]رد الفعل هذا يحسب لصالح الحزب كآلية من آليات الدفاع عن الهوية واللغة العربية تشكل خاص إلا أنه لا يخرج عن نطاق التصريحات والخطابات المألوفة على المستوى الحزبي والسياسي في الجزائر.

لم يصدر من قيادة الحزب رد فعل على الجدل الذي يثار حول تدريس العامية. وذكر بيان برلماني الحزب الواحد سابقا، أن "العربية والأمازيغية والإسلام قضايا مقدسة، المساس بها بمثابة التعدي على السيادة والشرف والكرامة". مشيرا إلى أن بن غبريط "داست على مجهودات الأسرة التربوية، التي بذلت على مدى أكثر من خمسين سنة، أي منذ استرجاع الهوية والوطن من بين مخالب فرنسا"، وأضاف: "إن المجموعة البرلمانية تشجع كل توجه يرمي إلى الحفاظ على اللغة العربية، ويهدف إلى توسيع نطاق تدريس الأمازيغية وكذا تدريس مختلف اللغات الأجنبية لأجل التفتح على مختلف الحضارات. وتدين كل نية مبيتة ومقاصد السوء الهادفة لزعزعة الوطن". ويعد هذا الموقف السلبي من مسعى وزيرة التربية، الثاني الذي يصدر من أحزاب السلطة بعد الأرندي[16].وهو ما يوضح أن القيادات الحزبية لم تصدر أي قرار معارض لمحاولات الوزيرة المساس بإحدى مقومات الشخصية الجزائرية، ولو أن الكتلة البرلمانية نابت عن قيادتها في هذا المجال.

II- جبهة القوى الاشتراكية وسياسات الهوية:

يعد حزب جبهة القوى الشتراكية أحد أقدم الأحزاب السياسية في الجزائر، حيث تعود جذوره إلى إلى تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية كامتداد للحزب الشيوعي، لينشط بعد أول سنة للاستقلال في السر إلى غاية إعلان التعددية السياسية في الجزائر، وما يعرف عن الحزب معارضته الدائمة للنظام السياسي القائم بالإضافة لاعتناقه القضية الأمازيغية منذ 1949.

01-الهوية السياسية والمرجعية للحزب:

تعد الهوية السياسية أحد المحددات الأساسية لتوجهات الأحزاب السياسية، وهو ما عملت عليه جبهة القوى الاشتراكية منذ بداياتها الأولى، بحيث اعتبرت حزبا معارضا من جهة وحزبا يدافع عن الحقوق الهوياتية من جهة أخرى – هذا لا يعني أن الحزب استمر في نفس النهج-، وهو ما يظهر من خلال الممارسة السياسية له منذ أن كان حزبا غير معترف به سنوات الأحادية الحزبية، مرورا بالمراحل اللاحقة للتعددية وفترات مقاطعته للانتخابات بالجزائر.

نشأة الحزب وتبني القضية الأمازيغية.

يبقى حزب جبهة القوى الاشتراكية من أكبر الأحزاب السياسية في الجزائر، بحيث تعود جذوره إلى فترة الاستعمار الفرنسي على الجزائر وبالتحديد سنة

1935، والذي يضرب بجذوره إلى ثورة التحرير الوطني والفترات الأولى للاستقلال، وفي هذا الصدد يقول ناظم عبد الواحد الجاسور: "يعد حزب جبهة القوى الاشتراكية أول حزب تم الترخيص له بالعمل السياسي بتاريخ السادس (06) من جويلية 1989، بقيادة حسين آيت أحمد، والذي كان امتداد للحزب الشيوعي الذي تأسس عام 1935."[17] فقد ارتبطت الجبهة بتمحورها حول شخصية زعيمها آيت أحمد، الذي كان أحد الداعين إلى الحراك الشعبي في منطقة القبائل، كما انتقل نشاطها السياسي إلى المنفى إلى غاية عودته إلى الجزائر بعد إقرار التعددية وحصولها على الاعتماد الرسمي.[18] وهو أمر أدى بالبعض إلى اعتبار الجبهة من الأحزاب الشخصية، استنادا إلى الشخصية التاريخية لزعيمها وبقائه على رأس الحزب إلى غاية يومنا هذا، بالإضافة إلى تأثير قراراته على مخرجات الحزب. وبتعبير آخر حول تاريخ الحزب الذي ارتبط بشخصية زعيمها آيت أحمد: " آيت أحمد بطل من جيل الثورة التحريرية أسس حزب جبهة القوى الاشتراكية كوسيلة لمعارضة نظام بن بلة، هاجر إلى أوروبا عام 1966...[19]

لقد جاء الخطاب السياسي لجبهة القوى الاشتراكية مدافعا عن مصالح إثنية قبلية عرقية، في ظل غياب المشروع الوطني، ولقد تمكنت من كسب التعاطف والتأييد داخل وخارج الوطن... كما أظهرت عدم تأييدها للمشروع السياسي الإسلامي الذي ينشر إيديولوجية تدعم الإرهاب... في الوقت الذي يطالب فيه الجميع بالحوار الذي يقصي أحدا، وإعطاء الأسبقية لدستور يساهم في وضعه الشعب ويحترم اللغة الأمازيغية ويثبتها كلغة رسمية.[20] فالحزب أخذ من المسألة الهوياتية الإثنية إطارا لإيديولوجيته واختص بالأمازيغية أكثر من أي شيء آخر، حتى أنه طالب بترسيم اللغة الأمازيغة والتي تمثل أحد مطالب الأمازيغ، بالإضافة إلى رفضه كل أشكال التعصب الديني على شاكلة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهذا من خلال البرنامج والخطاب الحزبي المعلن عليه. وبالتالي يمكن تلخيص النقاط التي تطرق لها الحزب وبنا عليها هويته السياسية فيما يلي:

. إعادة الاعتبار للغة الأمازيغية واعتبارها لغة وطنية.

. تبني الإسلام كدين بعيدا عن أي تعصب.

. اعتبار كل من اللغة العربية واللغة الأمازيغية لغتان وطنيتان، لا يمكن لأي منهما إقصاء الأخرى.

الأمازيغية وفق المدخل القانوني لسياسات الهوية

الفكرة السياسية الثقافية الأمازيغية التي يتبناها حزب جبهة القوى الاشتراكية هي فكرة قديمة نسبيا، ويعود تاريخ أول ظهور سياسي لها إلى العام 1949 (1926 حسب البعض)، حين طرحت المسألة الأمازيغية داخل الحركة الوطنية التي عاشت بفعل ذلك ما يسمى ب "الأزمة البربرية" التي كان أحد الفاعلين فيها زعيم جبهة القوى الاشتراكية، حسين آيت أحمد نفسه.[21] فكان هذا الطرح ساريا من طرف أبناء منطقة القبائل في كل مرة نابع من دافع الدفاع عن اللغة والثقافة البربرية، وليس من كون وجود التعارضات بين البربرية، العربية والإسلام، وفي هذا

الصدد يقول أحد الباحثين: " ولأن البربر يعيشون واقع عربي إسلامي مسيّس، فإنهم يدافعون عن ثقافتهم ولغتهم بشدة."[22] وهو قول يتطابق مع مجريات الواقع، ليس مع وضع الأمازيغ فقط وإنما مع كل جماعة تختص بثقافة أو لغة ما ولها نفس القيم المشتركة. في ظل وجود هذه القيم والثقافة واللغة المشتركة للأمازيغ والتي تعبر عن جملة من الحقوق الجماعية المشروعة، والتي تبناها حزب جبهة القوى الاشتراكية. يبقى التساؤل المطروح في العلاقة بين الحقوق البربرية وحزب جبهة القوى الاشتراكية كالتالي: ما هي الآليات والأساليب المستعملة من طرف جبهة القوى الاشتراكية للدفاع عن الهوية الأمازيغية؟.

بالرغم من ظهور التجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية كقطب ثاني يستعمل المكون الأمازيغي في خطاباته، ومشاركته الجبهة في معظم مطالب الحركة الثقافية البربرية*، إلا أن جبهة القوى الاشتراكية تختلف عنه جذريا في تعامله مع السلطة وكذا في بعض منطلقاته الفكرية غير اللاغية للآخر، وضمن منطلقاته الحضارية المرجعية العربية الإسلامية لغة ودينا، ولم يقصرها على الأمازيغية فقط.[23] ومن خلال العبارة السابقة يمكن القول بأنه من البديهي أن مشاركة الحزب لجماعة أو فئة ما إنما هو أحد أسباب نجاحه، فعلى طريقة الأحزاب السياسية الوطنية الهندية وأحزاب ضد الهجرة في أوروبا ساند الحزب القضية الأمازيغية ومطالبها في الفترات الأولى لوجوده، الأمر الذي أدى به إلى تحقيق نتائج معتبرة في الانتخابات التشريعية.

فالجبهة تطرح مسألة الهوية من زاوية أن هناك إقصاء متعمدا وغير مبرر لأحد مقومات الشخصية الوطنية أي الأمازيغية، وهذا ما يقضي السعي لإعادة الاعتبار لهذا المقوم من خلال الدعوة إلى التعددية الثقافية.[24] فمن خلال هذا المطلب حاول الحزب الدفاع عن الهوية الأمازيغية بالتأكيد على أنها:

. الجزأرة والبعد الحضاري العميق للجزائر.

. ثقافة ولغة مثل العربية.

. الثقافة واللغة الأمازيغية تشكل مطلبا وطنيا وديموقراطيا شعبي، وتعبير سياسي عن حقائق حية.

. الأمازيغية ثقافة ولغة شاهدة على الكفاح من أجل حرية الشعب الجزائري.

وفي تصور الجبهة أنه لا مكان لأي مشروع سياسي وطني وديموقراطي أن يتجاهل هذا المطلب الشرعي باعترافه باللغة الأمازيغية لغة وطنية ورسمية، ويعد الانضمام لهذا المطلب اختبارا لصراحة ومصداقية جميع القوى السياسية والاجتماعية ولا يمكن تحقيق السلم والديموقراطية ونظام سياسي جديد متسم بالتعايش بدون أو بمعارضة الأمازيغية.[25] وعليه فقد طالبت الجبهة الاعتراف بالهوية الأمازيغية بشدة بل وربطت هذا المطلب كمحدد للديموقراطية، واستعملته أداة لقياس مدى مصداقية الأحزاب السياسية الأخرى في نشاطها السياسي.

02- التمثيل الانتخابي والسياسي:

لقد تبنت جهة القوى الاشتراكية المعارضة منذ الاستقلال وحتى بروز التعددية الحزبية والسياسية في السر، ليشارك في الانتخابات التشريعية الأولى لسنة 1991 محققة في الدور الأول 25% من الأصوات، وبعدها انتهج سياسة المقاطعة والاحتجاج والمعارضة الراديكالية أدت إلى أزمة داخلية في الحزب، كما رفضت كل أشكال التحالف ورفعت شعار لا دولة أصولية، لا دولة بوليسية.[26] فالمعارضة التي تبناها الحزب بعد الاستقلال جاءت نتيجة للأحادية الحزبية وعدم الاعتراف بالآخر، وما مشاركته في أول انتخابات تشريعية كانت كمحصلة لإقرار التعددية المتبناة من قبل النظام السياسي الجزائري والتي لا طالما دعا لها الحزب، محققا فيها نسبة معتبرة من الأصوات في أول مشاركة له في الانتخابات فهذه النتيجة ترجع بالفعل إلى خطابه الموجه ضد السياسة القائمة في البلاد ورغبة كل الأطراف في تغيير الأوضاع القائمة.

تبقى الأمازيغية أحد الأبعاد الأساسية المكونة للشخصية الجزائرية ببعديها الوطني أو المغاربي، وهو أمر يعيه الشعب الجزائري بإحكام، إلا أن الأمر الذي يعاب على هذه القضية هو استغلال بعض الأطراف لها في إطار مسيّس واستعمالها كورقة ضغط، الأمر الذي جعل من حزب جبهة القوى الاشتراكية وعلى لسان رئيسه حسين آيت أحمد يعلن عن تذمره من السلطة وحزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية، لأنه رأى بعد عودته إلى الجزائر قبل أشهر من الانتخابات البلدية بأن السلطة بسماحها بتشكل حزب التجمع الثقافي الديموقراطي محاولة لتفتيت البربر.[27] وانطلاقا من اعتبار حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية من التيار السياسي الأمازيغي المتطرف، حاول حسين آيت أحمد الخروج بقناعة مفادها أن حزبه هو الممثل الوحيد للأمازيغ والقضية الأمازيغية من بين كل الأحزاب السياسية في الجزائر.

يمكن القول بأن الحزب وإلى غاية إعلان مقاطعته للساحة السياسية الجزائرية، أقدم في الدفاع عن القضية الأمازيغة بكل الطرق. فبالإضافة إلى خطابه المستمر من أجل الاعتراف وترسيم اللغة الأمازيغية، استطاع أن يقدم لمعتنقي هذه الهوية الحق في التمثيل السياسي والانتخابي، وزيادة الإعلام الناطق والمكتوب بالأمازيغية خاصة بعد 2004 وأول مصحف للقرآن باللغة الأمازيغية سنة 2007.[28] لكن بدأ في التراجع بعدما غير خطابه من الوطني إلى الجهوي وتركيزه في المدة الأخيرة على منطقة القبائل، وهو ما يؤكده نتائج الانتخابات التي شارك فيها الحزب والتي كان في كل مرة يتحصل على المقاعد بصفة خاصة في منطقة القبائل دون مناطق الوطن الأخرى.

يرى رئيس حزب حركة مجتمع السلم عبد الرزاق مقري أنه بالنسبة لجبهة القوى الاشتراكية فقد أكدت هيمنتها التامة على منطقة القبائل وهزمت جبهة الإنقاذ فيها لاعتبارات عديدة منها رسوخ وقدم وجودها السياسي، تأثير البعد العرقي والثقافي على الشأن السياسي في المنطقة، الشخصية التاريخية لزعيمها

آيت أحمد الحزب وكذلك الخطاب المعتمد والأوضاع الاجتماعية والسياسية السيئة مثلما هو الحال في سائر الوطن، يضاف إليه في الجانب السياسي إنكار الهوية الأمازيغية من قبل نظام الحكم منذ الاستقلال.[29]

وهي نتيجة حتمية بالنظر إلى حالة عدم الثقة التي كانت سائدة آنذاك بين جبهة التحرير الوطني والمجتمع الجزائر، خاصة فئة الأمازيغ منهم والتي وجدت جبهة القوى الاشتراكية كممثل لمطالبهم.

في قراءة للأرقام والنسب المتحصل عليها الحزب في الانتخابات التشريعية التي شارك فيها " 1991 الدور الأول، 1997، 2007، 2012"

جدول يوضح طبيعة التمثيل لحزب جبهة القوى الاشتراكية لجمهور الأمازيغ

السنة	النسبة المئوية	عدد المقاعد المحصل عليها	الولايات التي تحصل فيها على مقاعد
1991	5,81	25	لم يتم ذكرها في الجريدة الرسمية
1997	5	19	تيبازة1، بومرداس1، الجزائر العاصمة2، تيزي وزو7، بجاية7، البويرة1.
2002	/	/	/
2007	/	/	/
2012	4,53	21	بومرداس2،العاصمة4، تيزي وزو7، بجاية7، المهجر1.
2017			

المصدر: الجريدة الرسمية، 2017/2012/1997/1991.

ولو تم تفحص هذه الأرقام لاستخلص التالي:

_ النسب وعدد المقاعد المحصل عليها الحزب في كل الانتخابات التشريعية التي شارك فيها لا تكفي للتعبير عن آمال وتطلعات جمهور الأمازيغ ومطالبهم الهوياتية.

_ الحزب يفوز في كل مرة بمقاعده في منطقة القبائل، وهو ما يعبر صراحة عن قبائلية وليس أمازيغية الحزب.

03- المدخل العقلاني الرشيد بين قبائلية أو أمازيغية الحزب

تمركز الحزب في منطقة القبائل بالحد الذي جعل منه رقم واحد في المناسبات الانتخابية دون المناطق الوطنية الأخرى، لم يأتي من العدم وإنما من الاهتمام الصريح للحزب بالمنطقة وكذا عمله المستمر وفي كل مناسبة الدفاع عن المنطقة وتنميتها.

أولا: مناسباتية القضية

بمناسبة الذكرى ال36 لما يعرف بأحداث الربيع الأمازيغي عرج أول رئيس لمدرسة التكوين السياسي علي مسيلي وبإسهاب على تفاصيل هذه الأحداث منها الجميع إلى عدم المزايدة على الأفافاس حول الأمازيغية والأحداث المرتبطة بها، فخلال أحداث 20 أفريل 1980 قدم الأفافاس 11 سجينا سياسيا من مجموع 24 معتقل، و هو رقم يدل على انخراط

الأفافاس ومنذ الوهلة الأولى في النضال من أجل الدفاع عن الحقوق الهوياتية للجزائريين، مشيرا أن حزب الداي الحسين لم يطالب بترسيم الامازيغية في 2016 بل تشرف بذلك منذ 1963 وقبل ذلك من خلال شخص رئيسه الراحل إبان الثورة و عن طريق نقاش وطني صريح يضع حدا لهذا الجدل ويمنع اجتراره الأمر الحاصل الأن بعد ترسيمها حيث أصبح الجدل عن حرف كتابتها، كما ركز المتدخل أن الأمازيغية هي عامل موحد للجزائريين وليس العكس، وهي داخلة في الثلاثية المكونة للشخصية والهوية الجزائرية: الإسلام، العربية والأمازيغية، و بالعودة إلى أحداث الربيع الأمازيغي أكد الدكتور أن أطراف لا تزال تسعى لتشويهه، وهو الذي أتى لتصحيح ظلم تاريخي عانى منه الجزائريون تحت وطأة نظام أحادي شمولي، و بخصوص إحياء ذكراه كرر المحاضر أننا في الافافاس مع تحرير الأمازيغية وجعلها مكسبا وطنيا ودعا إلى إحيائها والمقام الذي يليق بها كثقافة وحضارة وهوية يعتز بها كل الجزائريين بعيدا عن الفلكلور واستعراض العضلات وخطابات الفرقة والكراهية.[30] وهي المناسبة التي يعاد فيها الحديث في كل مرة عن القضية الأمازيغية من طرف الأفافاس، وبالرغم من كون المحاضرات الحزبية بشأن القضية تبقى ضرورة حتمية للتعريف والدفاع عنها، إلا أن الملاحظ على الواقع الحزبي الجزائري يجعل منها مناسباتية وليس هناك استمرارية للدفاع عنها على المستوى الواقعي.

ثانيا: تنمية المنطقة القبائلية

يتركز حزب جبهة القوى الاشتراكية منذ بداياته الأولى وبصفة كبيرة اليوم على منطقة القبائل كمنطلق لعمله الحزب، وهو الأمر الذي جعل من تركيبته البشرية تمتاز بكونها تنتمي غالبيتها لمنطقة القبائل، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ عبد الناصر جابي: "حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي انطلق كمشروع حزب وطني معارض في سبتمبر 1963، تحول مع الوقت إلى حزب لأبناء منطقة القبائل في المقام الأول، هم الذين يقودونه، يمثلهم ويعبر عن اهتماماتهم التي قد لا تتعارض بالضرورة دائما مع الاهتمامات الوطنية، رغم قدر متفاوت من الخصوصية التي تميز الجهة وأبنائها" وهو ما يظهر التناقض الذي يقع فيه الحزب، فمن جهة ينادي بالمطالب الأمازيغية في الخطابات، ومن جهة أخرى يتضح من خلال تركيبته البشرية أنه حزب ينطلق من فكرة ضيقة تعتمد على أبناء منطقة القبائل دون المنطق الأخرى، وهنا يطرح التساؤل: هل الحزب ينادي بالأمازيغية الكلية؟ أم بأمازيغية القبائلية وفقط؟ وإلا كيف نفسر تركز الحزب على منطقة القبائل وأبنائها وفقط؟.

بعد فترة من الركود ظهر الحزب على الساحة في عام 1989 بمنطقة القبائل -إحدى المجالات الجغرافية الأمازيغية الأكثر حيوية- من خلال تحالفه مع الحركة الثقافية البربرية، وقام بعده مناضلوه بتأسيس رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان، ورغم القول بتمركز الحزب في منطقة القبائل من قبل الكثيرين _ هذا الأمر يمكن نفيه إلى غاية بداية التحول في مسار الحزب خاصة بعد مقاطعته للانتخابات

وبداية التوجه القبائلي الجهوي_ ، إلا أن الحزب في الحقيقة كان لها بعدا وطنيا لا يرتكز على منطقة دون أخرى بالنظر لاهتمامه بالبعد الأمازيغي الوطني وعدم نفيه للمكون العربي، وبمجرد حصول الحزب على الاعتماد طالب بالاعتراف باللغة الأمازيغية ووجوب إقامة اقتصاد مختلط اجتماعيا يدخل ضمن نطاقه منطقة القبائل والتي تعتبر منطقة ذات طبيعة خاصة[31] بالنظر إلى الفكرتيين التي ركز عليهما الحزب في مطالبه يظهر جليا مطلبين هامين في سياسات الهوية وهما الاعتراف والجانب الاقتصادي،إلا أن هذا كذلك يوضح الاهتمام البالغ للحزب على ضيق نظرة الحزب للأمازيغية بما أنه يركز على القبائلية أكثر من الأمازيغية التي تعتبر أوسع من اختصارها في الأولى.

ففي الوقت الذي يركز الحزب وجوده على منطقة القبائل يظهر في المقابل الفئة الأمازيغية الأخرى التي لازالت تحافظ على هويتها الأصيلة بالمقارنة مع الفئات الأمازيغية الأخرى والقصد بالذكر هنا هو جماعات الطوارق، إذ يتضح ذلك الإهمال الذي يلقاه هؤلاء، فهم يطالبون بتحسين الظروف المعيشية وتنمية المنطقة ورفع حالة الطوارئ عن المناطق الحدودية وتسهيل تنقل السكان وانتخاب ممثليهم في البرلمان بدلا من تعيينهم، فمنذ إنشاء البرلمان الجزائري والمنطقة محرومة من انتخاب ممثليها عكس بقية المناطق،[32] ففي هذا المقام كان من المفروض على حزب جبهة القوى الاشتراكية أن يتبنى مطالبهم المشروعة والتي لا تمس الوحدة الوطنية كالتنمية والتمثيل في البرلمان، ومحاولة التأثير على مطلبهم المتمثل في رفع حالة الطوارئ عن المناطق الحدودية، بما أن برنامجه وخطاباته تصب في خانة تبني المطالب الأمازيغية.

الخاتمة

يعزى الخطاب الهوياتي لدى الأحزاب السياسية إلى الأزمات البنيوية التي تعتريها في الجزائر فتوظيف البعد الهوياتي يهدف للحصول على أكبر قدر من أصوات الناخبين، وهو ما يظهر من خلال رفع شعارات مطالب الجماعات الهوياتية لاستقطاب فئات مجتمعية خاصة بالمتغير السابق، لكنها تبقى مناسباتية ولا تتميز بالاستمرارية لأنها تختفي مع نهاية المواسم الانتخابية، ويمكن أن يدرج اهتمام الأحزاب المناسباتي بمسألة الهوية كمجر رد فعل على سياسات السلطة أكثر منه سياسات هوياتية تنبع عن قناعات مبدئية للدفاع وتثبيت القيم الهوياتية، وبالتالي نحن أمام وتوظيف مضاد.

والمقارنة بين حزبي جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية كحزبين يتبنى الأول الخطاب الوطني في حين يتبنى الثاني الخطاب الأمازيغي، تؤدي إلى استنتاج التالي:

_ اتساع الجمهور المخاطب والمستهدف في برنامج جبهة التحرير الوطني أدى بالحزب إلى عدم تبني خطاب واضح وبالتالي عدم وضوح سياسات الهوية بالنسبة إليه، بالعكس من ذلك جبهة القوى الاشتراكية تتبنى الخطاب الجمهوري الضيق واعتنائها بالقبائلية أكثر منها الأمازيغية.

_ التمثيل الانتخابي والسياسي بالنسبة لجبهة التحير الوطني أكثر منه بالمقارنة مع جبهة القوى الاشتراكية وهو ما توضحه الأرقام المتحصل عليها بالنسبة لجبهة القوى

الاشتراكية التي تقتصر مقاعد والأصوات المحصل عليها داخل الرقعة الجغرافية لمنطقة القبائل.

_ اعتبار المدخل الاقتصادي أكبر تحدي يواجه القائمين على الحزبين في تبني سياسات هوياتية واضحة، ففي الوقت الذي تتحدث البرامج الحزبية عن التنمية يلاحظ على الحزبين عدم تركيزهما على هذه النقطة، ولو أن حزب جبهة القوى الاشتراكية يركز عليها في بعض الأحيان لكن على مستوى ضيق كما سبق الذكر.

الهوامش:

[1] عربي بومدين، "الحراك العربي ومسألة الاستقرار السياسي في الجزائر بعد 2011: انحراف نحو المجهول وانسداد في الأفق"، **مجلة القانون، المجتمع والسلطة**، العدد 5، وهران: جامعة وهران 2، مخبر القانون، المجتمع والسلطة، 2016، ص145.

[2] عيسى، جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، الجزائر: دار قرطبة، 2007. ص100.

[3]Brian Terranova, **Algeria: The Obstacles to Democracy,** The New School University, August 13 2011, P05. على الرابط: http://www.e-ir.info/2011/08/13/algeria-the-obstacles-to-democracy/ التوقيت 1:30 تاريخ 19 جوان 2016. P05 .

[4] حزب جبهة التحرير الوطني، القانون الأساسي للحزب، القاعة البيضاوية 19، 20، 2010/03/21، 02.

[5]إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001. ص158.

[6]على الموقع الالكتروني لحزب جبهة التحرير الوطني: http://www.pfln.org.dz/?p=8210، تمت زيارة الموقع بتاريخ 30 جويلية 2015، على الساعة 14:55.

[7] حزب جبهة التحرير الوطني، القانون الأساسي، المادة 05، مرجع سابق الذكر، ص02.

[8] نور الدين ثنيو، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجرب الديمقراطية، على الرابط الالكتروني: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3a09df28-0aa2-4bed-aa70-3f3d6dbfbdb1، تم تصفح الرابط بتاريخ 17 ديسمبر 2015، على الساعة 18:40.

[9]عبد الكريم عبادة: " سننقذ الأفلان" على الموقع الالكتروني لجريدة الحياة، http://www.elhayatonline.net/article62211.html تم زيارة الرابط بتاريخ: 2016/08/02. على الساعة: 18:00.

[10] حزام والي، خميس، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003. ص208.

- **باعتبار أن الشعب الجزائري وإبان الثورة التحريرية كانت قناعته واحدة أن المستعمر الفرنسي جاء ليطمس الهوية الجزائرية ويحاول القضاء على الدين الإسلامي الجامع لأغلبية طوائف المجتمع، وحتى النضال السياسي القائم آنذاك كان يعتمد على الإسلام كمحرك للمجتمع الجزائري ومنه جبهة التحرير الوطني.**

[11]Brian Terranova, Op.Cit. Pp04, 05.

[12]Brian Terranova, Op.Cit.P07

[13] ياسين بودهان، **كيف ينظر الجزائريون لمواقف جبهة القوى الاشتراكية؟** ، على الرابط الالكتروني http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/10/4/%D9%83%D9%8A%D9

%81-
%D9%8A%D9%86%D8%B8%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8
%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D9%88
%D9%86-
%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D9
%82%D9%81-
%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9
%89-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B4%D8
%AA%D8%B1%D8%A7%D9%83%D9%8A
%D8%A9 تم تصفح الرابط بتاريخ 22 جوان 2015، على الساعة 22:10.

[14]على الموقع الالكتروني لحزب جبهة التحرير الوطني: http://www.pfln.org.dz/?p=8210، تمت زيارة الموقع بتاريخ 30 جويلية 2015، على الساعة 14:38.

[15]الأفلان يتهم بن غبريط بـ "الدوس على جهود الأسرة التربوية"، جريدة الخبر اليومية، 11 أوت 2015.

[16]الأفلان يتهم بن غبريط بـ "الدوس على جهود الأسرة التربوية"، الرجع نفسه.

[17] ناظم عبد الواحد، الجاسور، **الجزائر... محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي**، عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر، 2001. ص 27.

[18] عيسى، جرادي، مرجع سابق الذكر. ص115.

[19] J. Kenneth. And Ph. D. Perkins. **Democratic and popular republic of Algeria**. Neil. Schlager. And Others. **World encyclopedia of political systems and parties**.4th edition. New York: Facts on file. 2006. P19.

[20] خميس حزام، والي، مرجع سابق الذكر، ص ص192، 193.

[21] عبد الناصر، جابي، **الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بين إرث الماضي وتحديات المستقبل**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 30، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011. ص 10.

[22] رون، هاليبر، **العقل الإسلامي أمام تراث عصر الأنوار في الغرب: الجهود الفلسفية عند محمد أركون**، ترجمة: جمال حشيد، ط1، سوريا: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 2001. ص145.

[23] اسماعيل، قيرة، وآخرون، مرجع سابق الذكر. ص 157. وص159.

[24] عيسى، جرادي، مرجع سابق الذكر. ص117.

[25] نفس المصدر. ص118.

[26]عبد النور، ناجي، **تجربة التعددية الحزبية في الجزائر والتحول الديموقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**، ب د ط، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010. ص 235.

- **يجب التمييز بين الحركة الثقافية البربرية MCB والحركة من أجل استقلال القبائل MAK، فالأولى تعبير عن التيار المعتدل البربري أما الثانية فهي التيار المتطرف البربري التي تدعو لاستقلال الجزائر ويرأسها فرحات مهني الناشط بالمهجر.**

[27] ناظم عبد الواحد، الجاسور، مرجع سابق الذكر. ص 28.

- **زعيم حركة من أجل استقلال القبائل، ناشط بالمهجر يدعو لانفصال منطقة القبائل، مدعم من طرف إسرائيل وبعض الدول الأوروبية، آخر عمل له إعلان وتعيين حكومة القبائل من إسرائيل سنة 2012.**

كما قال في التدخل الذي أجراه في اجتماع الجمعية الفرنسية الإسرائيلية بتاريخ 27 ماي 2005 أن:" الجزائر أخضعت منطقة القبائل لنفس السياسة التي تتعامل بها مع إسرائيل. جريدةالشروق اليومي بتاريخ 05 جوان 2005.

[28]Brian Terranova, Op.Cit.P07

[29] عبد الرزاق مقري، **التحول الديمقراطي في الجزائر: رؤية ميدانية**، ص 13.

[30]**الأفافاس من بني شبانة بسطيف: الأمازيغية ليست ملك منطقة، وإحياء ربيعها لا يتم بالفلكلور واستعراض العضلات**، http://www.ffs-setif.com/2016/04/blog-post_23.html زيارة الرابط بتاريخ 2016/04/21. على الساعة 22:00.

[31]J. Kenneth. And Ph. D. Perkins.**Op.cit**. 19..

[32]التينبكتي، **الطوارق: عائدون لنثور**، المغرب: منشورات منظمة تامانوت، 2011، ص11.